مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن– جامعة بني وليد – ليبيا
Website:https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
المجلد العاشر ـ العدد الثاني ـ 2025 ـ الصفحات (231–245)
ISSN3005-3900

أثر المحددات المصرفية الداخلية والخارجية على الاستقرار المالي للمصارف التجارية الليبية

د. نجية صالح إبراهيم *
قسم العلوم الإدارية والمالية، كلية العلوم التقنية ، درنة ، ليبيا.
najai.saleh@ctsd.edu.ly

The Impact of Internal and External Banking Determinants on the Financial Stability of Libyan Commercial Banks

Nagea S Abraheem *
Department of Administrative and Financial Sciences, College of Technical Sciences, Derna, Libya.

تاريخ الاستلام: 2025-02-23 تاريخ القبول: 2025-04-01 تاريخ النشر: 2025-04-28

الملخص
تهدف هذه الدراسة إلى تقصي أثر المحددات المصرفية الداخلية (مثل ملكية المصرف، السيولة، حجم المصرف) والمحددات الخارجية (مثل الاستقرار السياسي) على الاستقرار المالي للمصارف التجارية الليبية، باستخدام بيانات أربعة مصارف هي: مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الصحاري، ومصرف التجارة والتنمية، وذلك خلال الفترة من 2010 إلى 2018. أظهرت النتائج أن هناك أثراً إيجابياً لنسبة الملكية المصرفية الخاصة والسيولة وحجم المصرف، والاستقرار السياسي على الاستقرار المالي للمصارف.

الكلمات الدالة: الاستقرار المالي للمصرف، ملكية المصرف، السيولة، حجم المصرف، الاستقرار السياسي.

Abstract

The aim of this study is to investigate the impact of internal banking determinants (such as bank ownership, liquidity, and bank size) and external determinants (such as political stability) on the financial stability of Libyan commercial banks, using data from four Libyan commercial banks: Bank of the Republic, National Commercial Bank, Sahara Bank, and Trade and Development Bank, during the period from 2010 to 2018. The results showed a positive impact of private bank ownership, liquidity, bank size, and political stability on the financial stability of the banks.

Keywords: financial stability of the bank, bank ownership, liquidity, bank size, political stability.

المقدمة.

تُعد المصارف من المؤسسات المالية الأكثر ديناميكية في النظام المالي، حيث تعمل كوسيط لجذب الموارد من العملاء وتوجيهها لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة. إضافة إلى أنها تُستخدم كأداة استراتيجية للحفاظ على استقرار النظام المالي (الأسود وأخرون، 2021). لذا، يُعد الحفاظ على الاستقرار المصرفي أمرًا مهمًا لضمان استمرارية العمليات المصرفية وتعزيز الثقة في النظام المالي، مما يعزز جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويسهم في تحسين تخصيص الموارد المالية والحفاظ على السيولة الكافية في النظام المصرفي(*Ghosh, 2015*) .

وتواجه المصارف التجارية الليبية تحديات معقدة في ظل البيئة الاقتصادية والسياسية المتقلبة التي تمر بها البلاد، مما انعكس على استقرار مؤشراتها المالية (تقارير مصرف ليبيا المركزي، 2010-2018). ويُحتمل أن يكون ذلك نتيجة لتأثرها ببعض المحددات، سواء أكانت داخلية أم خارجية. ورغم تطور أصول المصارف التجارية الليبية، التي تهيمن المصارف الحكومية على الحصة الأكبر من ملكيتها، فإن تقارير مصرف ليبيا المركزي أظهرت انخفاضًا في خلق السيولة من خلال القروض

والتسهيلات الائتمانية. بالإضافة إلى ذلك، تواجه المصارف مخاطر سياسية، خصوصًا بعد فترة الربيع العربي، مما قد يؤثر على استقرارها المالي.

لذلك فهذه دراسة تهدف إلى تحليل تأثير المحددات المصرفية الداخلية (مثل ملكية المصرف، السيولة، وحجم المصرف) والمحددات الخارجية (مثل الاستقرار السياسي) على الاستقرار المالي للمصارف التجارية الليبية في عينة مكونة من أربعة مصارف تجارية: مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الصحاري، ومصرف التجارة والتنمية، وذلك خلال الفترة من 2010 إلى 2018. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تسهم في فهم بعض المحددات المؤثرة على استقرار المصارف التجارية في ليبيا، وتقديم توصيات لتحسين الأداء المالي وتعزيز الاستقرار في القطاع المصرفي.

2. مشكلة الدراسة

أظهرت الأدبيات المالية السابقة أهمية الاستقرار المالي للمصارف (قاسمي & سليم، 2020؛ ميساء، 2013)، وأهمية دراسة العوامل التي تسهم في تحديد مدى الاستقرار المالي للمصارف (Guidi, 2021; Gupta & Kashiramka, 2020; Thakor, 2014). تعد المصارف التجارية في ليبيا المصدر الرئيس لتمويل الأنشطة الاقتصادية، حيث تمتلك الدولة حصة كبيرة فيها من خلال مؤسسات مالية حكومية. ومع ذلك، شهد مؤشر الاستقرار المالي تذبذبًا واضحًا خلال فترة الدراسة (2010-2018)، حيث وصل إلى أدنى مستوى له أثناء فترة الربيع العربي (2011-2012)، ثم تحسن في 2015، ولكنه تدهور مجددًا في 2018، مسجلًا انخفاضًا بنسبة 20% "انظر الشكل 1 أدناه."

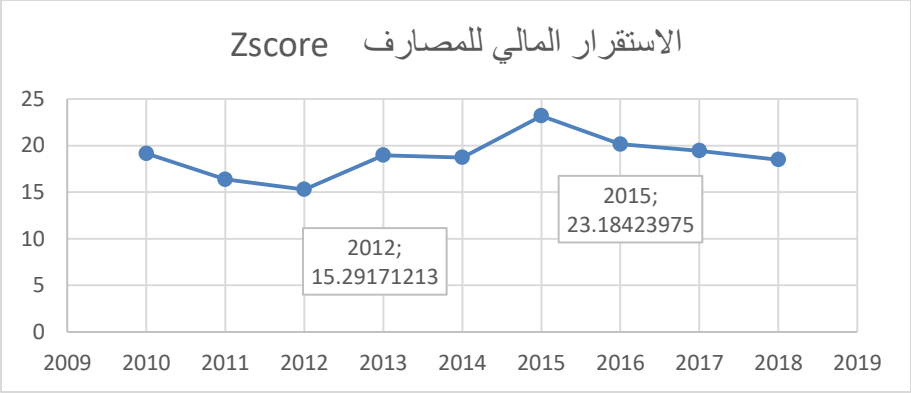

شكل1. مؤشر الاستقرار المالي لعينة المصارف التجارية خلال الفترة (2010-2018)

ملاحظة: تم إعداد الشكل بناء على بيانات القوائم المالية لعينة الدراسة

بالرغم من تطور أصول المصارف التجارية الليبية، فإن تقارير مصرف ليبيا المركزي أظهرت انخفاضًا في نسبة السيولة (إجمالي القروض والتسهيلات المصرفية إلى إجمالي الأصول) خلال سنوات الدراسة (2010-2018)، والذي قد يُعزى إلى بعض المحددات المصرفية الداخلية أو إلى التحديات الاقتصادية الناجمة عن تقلبات أسعار النفط والمخاطر السياسية المرتبطة بالانقسام السياسي والتوترات الأمنية. فقد أظهرت مؤشرات الاستقرار السياسي تدهورًا كبيرًا بعد فترة الربيع العربي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك ليبيا (World Bank, 2024)، مما أثر على قدرة المصارف الليبية على تمويل الأنشطة الاقتصادية، وأسهم في تقليل الثقة في النظام المالي وزيادة مخاطر الاستثمار، والذي قد ينعكس على استقرارها.

بناءً على ذلك، تهدف الدراسة إلى الإجابة على السؤال الرئيس:

ما مدى تأثر الاستقرار المالي للمصارف التجارية الليبية بالمحددات المصرفية الداخلية والخارجية؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى تأثر الاستقرار المالي للمصارف التجارية الليبية بالمحددات المصرفية الداخلية (مثل: ملكية المصرف، السيولة، وحجم المصرف)؟
2. ما مدى تأثر الاستقرار المالي للمصارف التجارية الليبية بالاستقرار السياسي؟

3. أهداف الدراسة

لغرض الإجابة على مشكلة الدراسة، يمكن تلخيص أهداف الدراسة في النقاط التالية:

1. اختبار أثر المحددات المصرفية الداخلية (مثل: ملكية المصرف، السيولة، وحجم المصرف) على الاستقرار المالي للمصارف التجارية الليبية خلال الفترة (2010-2018).

2. اختبار أثر المحددات الخارجية (مثل: الاستقرار السياسي) على الاستقرار المالي للمصارف التجارية الليبية خلال الفترة (2010-2018)، ومناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة والنظريات ذات الصلة.

4. أهمية الدراسة

يعد استقرار المصارف التجارية من الركائز الأساسية للأنظمة الاقتصادية، خاصة في الدول التي تعتمد على المصارف لتمويل الأنشطة الاقتصادية، مثل ليبيا. تسهم هذه الدراسة في فهم أثر بعض المحددات المصرفية الداخلية والخارجية على الاستقرار المالي للمصارف التجارية الليبية، بهدف تحسين سياسات القطاع المصرفي، لاسيما في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية الراهنة، مما يعزز الاستقرار المالي ويسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. كشفت عدة دراسات أن هيكل الملكية يؤثر بشكل كبير على اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية، وبالتالي على قدرة المصارف على الحفاظ على استقرارها المالي (Gupta & Kashiramka, 2020). فملكية الدولة أو القطاع الخاص له دور كبير في استجابة المصارف للأزمات المالية وتعزيز الثقة في النظام المصرفي(Thakor, 2014) . كما أن إدارة السيولة بكفاءة ودون تكوين مخاطر عالية تسهم في تعزيز استقرار القطاع المصرفي والمالي على المدى الطويل (Borio & Zhu, 2022; Guidi, 2021; Gupta & Kashiramka, 2020). نظرًا للتطور الملحوظ في حجم أصول المصارف التجارية الليبية، فإن تحليل أثرها على الاستقرار المالي يعد أمرًا أساسيًا، حيث يعكس قدرة المصارف على تحمل المخاطر الاقتصادية والتقلبات المالية من خلال تنويع أنشطتها وأصولها، وتلبية متطلبات رأس المال والسيولة، مما يعزز قدرتها على الصمود أمام الأزمات المالية (Shim, 2019) . إضافة إلى ذلك، يُعد تقصي أثر الاستقرار السياسي على استقرار المصارف التجارية إضافة إلى الأدبيات السابقة، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي ركزت على أثر هذا المتغير على المصارف التجارية. ذلك لأن الاستقرار السياسي يعد أمرًا حيويًا لاستقرار المصارف التجارية الليبية، إذ يوفر بيئة مواتية لتوسع المصارف ونموها، من خلال مساهمته في تقليل المخاطر وتعزيز الثقة في النظام المصرفي، مما يساعد على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وبالتالي ينعكس إيجابيًا على استقرار المصارف(Diab et al., 2023) .

5. الدراسات السابقة

1.5 الاستقرار المالي للمصرف وملكية المصرف

فيما يتعلق بملكية المصرف هناك وجهتا نظر في الادبيات المالية :1. الرؤية الاجتماعية، التي تشير إلى أن امتلاك الحكومة للمصارف يساعد في تمويل المشاريع التي لا تستطيع المصارف الخاصة تمويلها، مما يعزز التنمية الاقتصادية ويعالج إخفاقات السوق 2. الرؤية السياسية، التي ترى أن ملكية الحكومة للمصارف قد تكون مدفوعة بالتحفيزات السياسية، حيث يستخدم السياسيون االمصارف كأدوات لتحقيق أهدافهم الشخصية كالتحكم في تدفق الائتمان لتحقيق مكاسب سياسية وإعادة توزيع الثروة لتحقيق الدعم الاجتماعي وتعزيز الاستقرار السياسي وحماية سلطتها في مواجهة الأزمات(Stiglitz, 1993).

عدة دراسات أظهرت تأثير ملكية المصرف على الاستقرار المالي بطرق متعددة : فقد استخدمت دراسة Iannotta, Nocera & Sironi (2013) بيانات عينة من المصارف الأوروبية الكبيرة خلال الفترة من 2000 إلى 2009، وأظهرت النتائج أن المصارف المملوكة للدولة تتمتع بمخاطر تخلف سداد أقل، ولكنها تواجه مخاطر تشغيلية أعلى، نتيجة للحماية الحكومية والأهداف السياسية، خاصة في فترات الانتخابات. من جهة أخرى، تضمنت دراسة Cull, Peria & Verrier (2017)على عينة من مصارف الدول النامية والمتقدمة خلال الفترة من 2000 إلى 2015، وبينت أن المصارف الأجنبية تتمتع بكفاءة واستقرار أعلى مقارنة بالمصارف المحلية، بينما أظهرت المصارف الحكومية في الدول النامية أداءً ضعيفًا من حيث الاستقرار المالي. أما دراسة Liu, Brahma & Boateng (2020) فقد استخدمت عينة من 88 مصرفًا صينيًا خلال الفترة من 2003 إلى 2019، فقد أظهرت أن تركيز الملكية في يد الحكومة يقلل من المخاطر بفضل الدعم الحكومي، بينما يزيد تركيز الملكية الخاصة من مخاطر الائتمان، مع بقاء هذه النتائج ثابتة قبل وبعد الأزمة المالية.

إضافة إلى ما سبق ، هناك دراسات تؤكد أن المصارف المملوكة للدولة تتمتع بمزيد من الاستقرار المالي مقارنة بالمصارف الخاصة. فقد وجدت دراسة Barros & Lima (2021) أن المصارف المملوكة للدولة في أوروبا أكثر قدرة على تحمل الأزمات المالية بفضل الدعم الحكومي المتوقع، بينما تواجه المصارف الخاصة ضغوطًا أكبر لتحقيق الأرباح على حساب الاستقرار. دراسة Boulanouar, Alqahtani & Hamdi (2021) دعمت هذه النتائج، حيث أظهرت أن المصارف المملوكة للدولة أكثر استقرارًا من المصارف الخاصة في حالات نمو محددة، وأن المصارف الأجنبية أكثر استقرارًا من المحلية، بينما المصارف الإسلامية أقل استقرارًا من التقليدية. هذه النتائج دعمتها دراسة Panizza (2024) التي استندت إلى بيانات من 6,500 مصرف في 181 دولة، وأظهرت أن المصارف المملوكة للدولة تساهم في استقرار النظام المالي خلال الصدمات المحلية، لكنها أقل ربحية ولديها نسبة أعلى من القروض المتعثرة مقارنة بالمصارف الخاصة.من جهة أخرى، أظهرت دراسة Nguyen & Pham(2022) أن الملكية المتنوعة تعزز الاستقرار المالي عبر تنوع القرارات، بينما قد تزيد الملكية المركزة المخاطر إذا تعارضت أهداف المالكين مع استقرار المصرف المالي. أما دراسة Sudarto et al. (2025) أعتمدت بيانات 35 مصرفًا مدرجًا في بورصة إندونيسيا خلال الفترة (2013 -2020) ، وتوصلت إلى أن الملكية الأجنبية تُسهم

في خلق السيولة فقط عندما يكون المصرف مستقر ماليًا، بينما تؤثر الملكية المحلية إيجابيًا على خلق السيولة بشكل مباشر، بغض النظر عن مستوى الاستقرار المالي.

2.5 الاستقرار المالي للمصرف والسيولة

تلعب السيولة دورًا حاسمًا في استقرار المصارف، حيث تمكّنها من مواجهة الأزمات المالية. وفقًا لنظرية Minsky (1977) فإن نقص السيولة يعرض المصارف للمخاطر الائتمانية عند التوسع المفرط في الإقراض، مما يهدد استقرارها. تتوافق هذه الرؤية مع نظرية القروض الإيجابية لـ Diamond & Dybvig (1983)، التي تؤكد أن توفر السيولة يعزز قدرة المصارف على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل ويقلل من المخاطر المالية من خلال زيادة الإيرادات والسيولة، مما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي، خاصة في فترات الأزمات المالية. وقد دعمت دراسة Berger& Bouwman (2013) هذه النظريات، حيث أكدت أن زيادة مستويات السيولة في المصارف ترتبط بتقليل احتمالية الفشل المصرفي، مما يعزز الاستقرار المالي بشكل عام، خصوصًا في فترات الأزمات الاقتصادية.

دراسة Shim (2019) التي شملت 100 مصرف من 15 سوقًا ناشئًا خلال الفترة من 2005 إلى 2015، أظهرت أن المصارف ذات الإدارة الفعالة للسيولة كانت أكثر قدرة على الحفاظ على استقرارها المالي في الأوقات الاقتصادية الصعبة. وهذا يتماشى مع نتائج دراسة مرابط وحناش (2020) التي أكدت تأثير السيولة الإيجابي على استقرار المصارف الإسلامية خلال الفترة من 2010 إلى 2018، خاصة في فترات الأزمات الاقتصادية . من جهة أخرى، أظهرت دراسة Asadi, Yavari & Heydari (2020)أن السيولة ومخاطر الائتمان تؤثران سلبًا على استقرار المصارف الإيرانية خلال الفترة من 2007 إلى 2017، في حين كانت العقوبات الاقتصادية أحد العوامل السلبية الكبيرة التي تؤثر على استقرار المصارف. وفي السياق ذاته، توصلت دراسة Abdul-Mahdi & Bougatef (2024) إلى أن القروض تعد عاملًا محوريًا في استقرار المصارف العراقية خلال الفترة من 2005 إلى 2015، شريطة أن تُمنح بشكل متوازن ومدروس. نفس الاستنتاجات خلصت إليها دراسة Badwan, Saleh & Hamdan (2024)التي أظهرت أن القروض المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة لها تأثير إيجابي كبير على استقرار المصارف الفلسطينية خلال الفترة 2012-2022. أما دراسة Kaur& Kaur (2025) ، التي تناولت بيانات مصارف هندية خلال الفترة (2005-2022)، فقد أظهرت أن زيادة مستويات السيولة تسهم بشكل كبير في تعزيز الاستقرار المصرفي، في حين تبين أن المصارف ذات الحجم الكبير والتكاليف الإدارية المرتفعة تكون أقل استقرارًا.

3 .5 الاستقرار المالي للمصرف وحجم المصرف

يعتمد حجم المصرف على أصوله أو ودائعه والقروض الممنوحة، حيث يشير ارتفاع الأصول إلى زيادة حجمه. ورغم ذلك، لا يزال الجدل قائمًا في الأدبيات السابقة حول تأثير حجم المصرف على استقراره المالي. وفقًا لفرضية التركيز والاستقرار (Concentration-Stability hypothesis)، تكون المصارف الكبيرة أقل عرضة للمخاطر الاقتصادية بفضل رؤوس أموالها المرتفعة، وقدرتها على زيادة الأرباح، تقنين الائتمان، الرقابة الفعالة، وتنوع محفظة القروض، مما يعزز استقرارها المالي. بالمقابل، تشير فرضية التركيز والهشاشة (Concentration-Fragility hypothesis) إلى أن المصارف الأكبر قد تساهم في تقليل الاستقرار بسبب المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالتدخل الحكومي، حيث قد تعتقد أنها "كبيرة جدًا لتفشل"، مما يدفعها إلى المخاطرة المفرطة، وبالتالي يشكل تهديدًا لاستقرارها المالي (Boyd & De Nicolo, 2005; Uhde & Heimeshoff, 2009)

من الدراسات التي تناولت أثر حجم المصرف على الاستقرار المالي، تبرز دراسة de Haan & Poghosyan (2012) التي أشارت إلى أن حجم المصرف له تأثير ملحوظ في تقليل تقلبات العوائد لدى الشركات القابضة في الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك، كان هذا التأثير غير خطي، حيث يصبح إيجابيًا عندما يتجاوز حجم البنك حدًا معينًا. في نفس السياق، تطرقت دراسة Adusei (2015)إلى أهمية تحديد الحجم الأمثل للمصارف وفرض القيود التنظيمية على حجم المصرف لتجنب الأزمات العالمية. وقد تناولت الدراسة رأيين رئيسيين: الأول يدعو إلى زيادة رأس المال للمصارف الكبيرة كما نصت اتفاقية بازل 3 (Basel III)للحد من المخاطر(Farhi & Tirole, 2012; Stein, 2013) ، بينما الثاني يرى ضرورة تقليص الدعم الحكومي للمصارف الكبيرة جدًا ليكون لديها حوافز للعمل بشكل مستدام دون الحاجة إلى هذا الدعم في حالة الفشل (Stein, 2013). وقد دعمت دراسات مثل Ali & Puah (2018) هذا الطرح، حيث أظهرت أن حجم المصارف الكبيرة قد يعزز استقرارها إذا أُديرت المخاطر بشكل فعال، وذلك في دراسة شملت المصارف الباكستانية خلال الفترة 2006-2015. من ناحية أخرى، كشفت دراسة(2021) Guidi التي استخدمت بيانات مصارف جنوب شرق أوروبا، أن تأثير حجم المصرف على الاستقرار المالي كان متباينًا، حيث ظهرت تأثيرات غير ثابتة في قدرة المصارف على مواجهة الأزمات المالية. في المقابل، أظهرت دراسة de Moraes, Oliveira & Costa (2023) أن حجم المصرف له تأثير سلبي على الاستقرار المالي في البرازيل، إذ يزيد من المخاطر المالية، مما يبرز الحاجة إلى إدارة حجم المصرف وحجم الائتمان بعناية لضمان الاستقرار المالي. في المقابل دراسة Safiullah & Paramati (2024) أظهرت أن المصارف الأكبر حجمًا تتميز باستقرار مالي

أعلى بفضل قدرتها على التكيف مع التحديات التكنولوجية والابتكارات مثل شركاتFinTech ، بينما المصارف الأصغر حجمًا تكون أكثر عرضة للمخاطر المالية نظرًا لمحدودية مواردها وبنيتها التحتية.

5. 4 الاستقرار المالي للمصرف والاستقرار السياسي

المخاطر السياسية تشير إلى الاحتمالات الناتجة عن الأحداث أو القرارات السياسية، مثل الانقلابات، التأميمات، الانتخابات غير المستقرة، أو التغيرات المفاجئة في السياسات الحكومية، مما يؤدي إلى حالة من عدم اليقين تؤثر سلبًا على بيئة الأعمال. وتساهم هذه المخاطر في تقلبات حادة في الأسواق المالية، كما قد تؤدي إلى تراجع الثقة في النظام المالي، مما يؤثر على استقرار المؤسسات المالية، بما في ذلك المصارف، ويزيد من تعرضها لمخاطر مالية إضافية (Beck, Demirgüç-Kunt & Levine, 2006; Bekaert, Harvey, Lundblad & Siegel, 2014). من جهة أخرى، يتيح الاستقرار السياسي للدولة الحفاظ على نظام آمن خالٍ من الاضطرابات، مما يعزز الثقة في المؤسسات الحكومية، ويسهم في النمو الاقتصادي، ويعد أساسًا لتحقيق التنمية المستدامة وجذب الاستثمارات (صادق، 2013).

من أبرز الدراسات التي تناولت تأثير المخاطر السياسية على استقرار المؤسسات المالية، دراسة Jadah, Mohammed, Hasan & Adeniran (2020)، التي استخدمت عينة من 25 مصرفًا في 25 دولة نامية خلال الفترة من 2000 إلى 2018، حيث أظهرت أن الصراعات السياسية وعدم الاستقرار يرفعان من احتمالية حدوث الأزمات المصرفية، وأن المخاطر السياسية في دولة واحدة قد تؤثر سلبًا على الأنظمة المصرفية في الدول المجاورة. وقد أكدت دراسة Al-Shboul et al. (2020) هذه النتائج، حيث استخدمت عينة من 154 مصرفًا في 16 دولة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة من 2000 إلى 2017، وتوصلت إلى أن المخاطر السياسية تؤثر سلبًا على استقرار المصارف، مع تأثير أقل على المصارف الإسلامية مقارنة بالتقليدية. وفي سياق آخر، أظهرت دراسة Diab et al. (2023) التي شملت 14 مصرفًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة من 2010 إلى 2018، أن الاستقرار السياسي يعد عنصرًا محوريًا في تعزيز الاستقرار المصرفي، مع تأثير بارز لأحداث الربيع العربي على العلاقة بين الاستقرار السياسي واستقرار المصارف. دراسة Nabil (2024) أظهرت أن المخاطر السياسية تؤثر سلبًا بشكل ملحوظ على الاستقرار المالي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة من 2009 إلى 2021، كما أظهرت أن هذا التأثير يختلف حسب مستوى دخل الدولة، إذ تكون الدول ذات الدخل المنخفض أكثر تأثرًا. هذه النتائج دعمتها دراسة Wang, Song & Lu (2025) التي اعتمدت على بيانات من 65 دولة خلال الفترة 2001–2013، وأظهرت أن المخاطر الجيوسياسية تسهم في زيادة المخاطر النظامية، مما ينعكس سلبًا على استقرار المصارف. كما بينت أن أثر هذه المخاطر يزداد في ظل ضعف رأس المال التنظيمي للمصارف.

بناءً على ما سبق من دراسات، يظهر وجود تفاوت في تأثير المحددات المصرفية الداخلية والخارجية على استقرار المصارف التجارية الليبية. استنادًا إلى هذه الدراسات والنظريات ذات الصلة بمشكلة البحث، تم توضيح الإطار المفاهيمي للدراسة في الشكل 2.

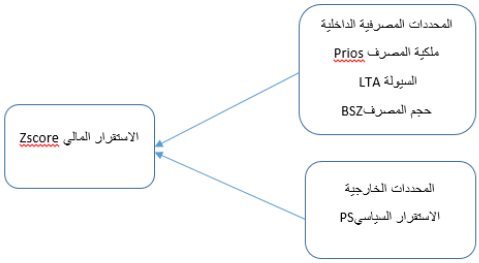

شكل 2. الإطار المفاهيمي للدراسة

6. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة الأسلوب الوصفي الكمي المبني على نظريات سابقة في الأدبيات المحاسبية والمالية المتعلقة بالاستقرار المالي للمصارف ، وبعض محدداته الداخلية والخارجية . كما اعتمدت على المنهج التحليلي عن طريق جمع البيانات الثانوية من واقع القوائم المالية لعينة المصارف التجارية وتقارير مصرف ليبيا المركزي والصندوق الدولي لإجراء الدراسة. اشتمل التحليل على حساب بعض مقاييس النزعة المركزية، كذلك تحليل الانحدار المتعدد للعلاقة بين المتغير التابع (الاستقرار المالي للمصارف) والمتغيرات المستقلة (ملكية المصرف ، السيولة ، حجم المصرف ، الاستقرار السياسي) باستخدام برنامج Stata

14.2، ومن ثم اختبار الفرضيات وتحديد النتائج التي تم التوصل إليها. أيضا تم إجراء فحص المتانة Robustness check عن طريق إدخال متغير بديل للسيولة لمعرفة مدى قدرة النموذج على تحديد أثر المحددات المصرفية الداخلية(ملكية المصرف،السيولة ، حجم المصرف) والاستقرار السياسي على الاستقرار المالي للمصارف التجارية الليبية.

6. 1 مجتمع وعينة الدراسة

اشتملت عينة الدراسة الحالية على أربعة مصارف تجارية (مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الصحاري ، مصرف التجارة والتنمية)، التي تمثل مجتمع المصارف التجارية الليبية.

6. 2 متغيرات البحث

1- المتغير التابع "مؤشر الاستقرار المالي للمصارف" : وتم احتسابه على مستوى المصرف من خلال المعادلة التالية:
الاستقرار المالي للمصرف =[(العائد على حقوق الملكية + العائد على الاصول) /الانحراف المعياري للعائد على الاصول].
للتعبير عن الاستقرار المالي للمصارف تم استخدام الرمز(Zscore) . عدة دراسات تبنت استخدام هذا المؤشر للتعبير عن الاستقرار المالي للمصارف سواء أكانت على مستوى القطاع أم على مستوى المؤسسة منها: (زرير والحموي، 2016 ؛ قندوز، خليل و سراج، 2022).
2-المتغيرات المستقلة: حيث اشتملت على المحددات المصرفية الداخلية (ملكية المصرف ، السيولة ، حجم المصرف) والمحددات الخارجية (الاستقرار السياسي)، وهي:

أ. ملكية المصرف: يسيطر المصرف المركزي الليبي على الحصة الكبرى من المصارف التجارية. في هذه الدراسة تم التركيز على نسبة الملكية الخاصة، في عينة المصارف التجارية واستخدم الرمز (PriOS) للتعبير عن هذا المتغير. عدة دراسات تبنت استخدم نسبة الملكية في المصارف منها (Barros&Lima,2021; Thakor,2014)

ب. مؤشر السيولة : تم حساب هذا المؤشر بناءً على نسبة القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصرف إلى إجمالي الأصول. وقد تم استخدام الرمز (LTA) للدلالة عليه، حيث يُعد أحد مؤشرات السيولة المصرفية التي اعتمدها مصرف ليبيا المركزي في تقاريره. من الشكل (3) أدناه يلاحظ عدم استقرار مؤشر السيولة وتدهوره في بعض السنوات والذي قد ينعكس سلبيا على استقرارها المالي باعتبار أن المصارف تحقق أرباحها من عملها كوسيط مالي يعمل على خلق السيولة على شكل قروض وتسهيلات ائتمانية . عدة دراسات تبنت هذا المؤشر، منها دراسة(Sujud, 2023).

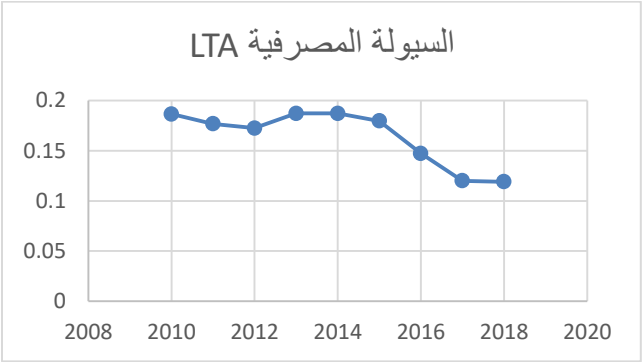

شكل 3. السيولة المصرفية لعينة المصارف التجارية محل الدراسة خلال الفترة من (2010-2018)

ج. حجم المصرف: الشكل (4) أدناه، يعرض التطور الملحوظ في حجم المصارف قياسًا بحجم اصولها، حيث زادت الاصول بنسبة 25.5% في سنة 2018م مقارنة بسنة 2010م والتي كانت نتيجة لتلبية متطلبات الانشطة الاقتصادية لاحتياجات التمويل والوساطة المالية. وفقا للادبيات السابقة حجم المصرف قد يؤثر علي استقراره، وهذا يعتمد علي مدي كفاءة استخدام الاصول. تم استخدام اللوغاريتم الطبيعي لأصول المصارف للتعبير عن حجم المصرف، حيث تم استخدام الرمز (BSZ) للدلالة عليه. وقد اعتمدت عدة دراسات على اللوغاريتم الطبيعي لأصول المصرف في قياس حجمه، منها دراسة (شرشم ووردة، 2022؛ قندوز، خليل، سراج، 2022).

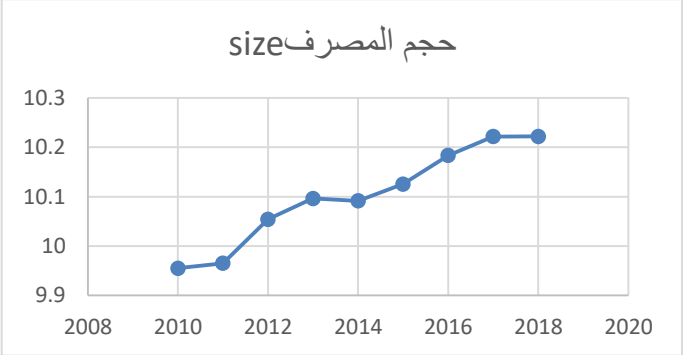

شكل 4. حجم المصرف لعينة المصارف التجارية محل الدراسة خلال الفترة من (2010-2018)

د. الاستقرار السياسي: مؤشر الاستقرار السياسي، وفقًا لصندوق النقد الدولي، يقيس درجة الاستقرار السياسي في الدول من خلال تحليل المخاطر السياسية مثل الاضطرابات والنزاعات. يُصنف المؤشر من -2.5 (أعلى خطر) إلى 2.5 (أدنى خطر)، وتم استخدام الرمز (PS) للتعبير عنه في الدراسة الحالية. عدة دراسات تبنت مؤشرات الاستقرار السياسي منها (Bitar, Saad & Benlemlih, 2016; Cooray, 2009; Markussen, 2006) الشكل (5) أدناه يبين أن مؤشر الاستقرار السياسي في ليبيا منخفض للغاية. هذا التدهور قد يترتب عليه تأثيرات سلبية على القطاع المصرفي، حيث يؤدي إلى فقدان الثقة من قبل المستثمرين والعملاء، مما يجعل المصارف عرضة للأزمات المالية والاقتصادية. بناءً على ذلك، تحاول الدراسة الحالية تحليل تأثيره على الاستقرار المالي للمصارف التجارية الليبية.

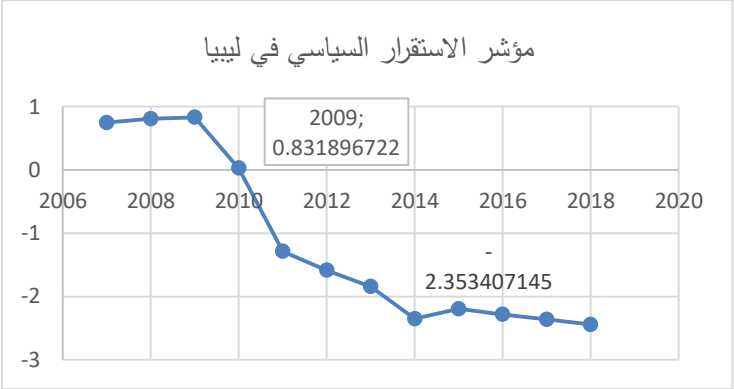

شكل 5. مؤشرات الاستقرار السياسي لليبيا خلال الفترة من (2010-2018)

6. 3 فرضيات الدراسة

بناء على ما تقدم من مشكلة الدراسة والأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها فقد تمت صياغة الفرضيات الآتية:-

H1 :الفرضية الرئيسية الأولى: تؤثر المحددات المصرفية الداخلية على الاستقرار المالي للمصارف التجارية الليبية. ونشتق من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: تؤثر المحددات المصرفية الداخلية (ملكية المصرف)على الاستقرار المالي للمصارف التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الثانية: تؤثر المحددات المصرفية الداخلية (السيولة) على الاستقرار المالي للمصارف التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الثالثة: تؤثر المحددات المصرفية الداخلية (حجم المصرف) على الاستقرار المالي للمصارف التجارية الليبية.

H2 :الفرضية الرئيسية الثانية: تؤثر المحددات الخارجية (الاستقرار السياسي) على الاستقرار المالي للمصارف التجارية الليبية.

6. 4 حدود البحث

1. موضوعياً ركزت الدراسة على أثر المحددات المصرفية الداخلية (ملكية المصرف، السيولة، حجم المصرف)، والمحددات الخارجية (الاستقرار السياسي) على الاستقرار المالي للمصارف التجارية الليبية.

2. الحدود المكانية: تضمنت الدراسة مصرف الجمهورية ، المصرف التجاري الوطني ، مصرف الصحاري، مصرف التجارة والتنمية كعينة للدراسة ممثلة لمجتمع المصارف التجارية الليبية.
3. الحدود الزمنية: تضمنت الدراسة الفترة الزمنية من 2010م حتى 2018م.

7. النتائج والمناقشة

7. 1 بعض الإحصاءات لمتغيرات البحث

تم حساب بعض الإحصاءات لمتغيرات الدراسة كما هو موضح في الجدول رقم (1) أدناه باستخدام برنامج Stata14.2 الإحصائي، وذلك بناء على البيانات التي تم تجميعها من القوائم المالية لعينة الدراسة، تقارير مصرف ليبيا المركزي والبنك الدولي.

جدول 1. بعض الإحصاءات لمتغيرات الدراسة

```
. sum Zscore PriOS LTA BSZ PS
```

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
Zscore	36	16.70941	8.406389	8.431759	32.22423
PriOS	36	.3795	.2866805	.134	.83
LTA	36	.1640663	.0700195	.0577657	.2971015
BSZ	36	10.1017	.3208317	9.35756	10.57396
PS	36	-1.814459	.7618346	-2.444217	.0280884

ملاحظة: الاستقرار المالي(Zscore) ، ملكية المصرف(PriOS) ، السيولة(LTA) ، حجم المصرف(BSZ) ، الاستقرار السياسي(PS)

كما تم تحليل بيانات الانحدار المتعدد باستخدام نفس البرنامج، والذي تم تحديده بالمعادلة التالية:

$$Zscore = c + PriOS + LTA + BSZ + PS + u \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن:
Zscore: مؤشر الاستقرار المالي، *LTA*: مؤشر السيولة "نسبة اجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية / أجمالي الاصول"، *PriOS*: نسبة الملكية الخاصة في المصارف التجارية الليبية، *BSZ*: حجم المصرف" لوغاريتم اجمالي الاصول للكل مصرف"، *PS*: الاستقرار السياسي، *c* : الثابت

هناك بعض المتغيرات التي لا تتبع التوزيع الطبيعي. وعلى الرغم من وجود عدة طرق لمعالجة هذه البيانات لجعلها موزعة توزيعًا طبيعيًا، إلا أنه لا يوجد مبرر قوي لإجبار البيانات على أن تتبع التوزيع الطبيعي. فالأهم هو أن تكون البواقي في معادلة الانحدار المتعدد موزعة توزيعًا طبيعيًا لضمان حسابات دقيقة للإحصاءات مثل إحصاء F أوT ، وحتى لا تكون تقديرات المعاملات منحازة. لذلك، بعد إجراء تحليل معادلة الانحدار، تم اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي كما هو موضح في الجدول رقم (2). وفقًا لمجموعة من المراجع، فإن حجم العينة مناسب لإجراء الاختبارات الإحصائية مثل (sktest) لمعرفة ما إذا كانت البواقي موزعة توزيعًا طبيعيًا أم لا(Wackerly, Mendenhall & Scheaffer, 2014) . يعد اختبار SKTEST مثاليًا من حيث توفير نتائج دقيقة للكشف عن الانحرافات في التوزيع الطبيعي للبواقي. يظهر الجدول (2) أدناه أن احتمالية (Prob>chi2)أكبر من 0.05٪، لذا تم رفض الفرضية الصفرية (البواقي غير موزعة توزيعًا طبيعيًا)، وبالتالي فالبواقي موزعة توزيعًا طبيعيًا(Royston, 1991) .

جدول 2. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

```
. sktest myresiduals

                    Skewness/Kurtosis tests for Normality
                                                      ------ joint ------
Variable |   Obs  Pr(Skewness)  Pr(Kurtosis) adj chi2(2)    Prob>chi2
---------+-----------------------------------------------------------
myresiduals |  36     0.0692        0.2492        4.65          0.0976
```

7. 2 نتائج اختبار الفرضيات

بناءً على النتائج المعروضة في جدول رقم (3) أدناه، فإن نموذج الانحدار المتعدد المقدر له قدرة تفسيرية تبلغ 72.04% حسب معامل التحديد(R-squared) ، وهي نسبة لا يمكن إهمالها، حيث تظهر أن هناك أثرًا للمحددات المصرفية الداخلية والمحددات الخارجية في الدراسة الحالية على الاستقرار المالي للمصارف التجارية الليبية.

جدول 3. نتائج تحليل الانحدار المتعدد

```
. regress Zscore PriOS LTA BSZ PS

      Source |       SS           df       MS      Number of obs   =        36
-------------+----------------------------------   F(4, 31)        =     23.52
       Model |  1860.33813         4  465.084533   Prob > F        =    0.0000
    Residual |  613.019977        31   19.774838   R-squared       =    0.7522
-------------+----------------------------------   Adj R-squared   =    0.7202
       Total |  2473.35811        35  70.6673746   Root MSE        =    4.4469

------------------------------------------------------------------------------
      Zscore |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
       PriOS |   40.31742   6.698448     6.02   0.000     26.65585     53.979
         LTA |   54.65073   16.17315     3.38   0.002     21.66537    87.63609
         BSZ |    43.5058   5.685778     7.65   0.000     31.90958    55.10202
          PS |   4.731178   1.196447     3.95   0.000     2.291008    7.171349
       _cons |  -438.4555   58.49784    -7.50   0.000    -557.7627   -319.1484
------------------------------------------------------------------------------
```

1.2.7 أثر المحددات المصرفية الداخلية على الاستقرار المالي للمصارف التجارية الليبية خلال فترة الدراسة

لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى:H1 تؤثر المحددات المصرفية الداخلية على الاستقرار المالي للمصارف التجارية الليبية، تم اختبار الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: تؤثر المحددات المصرفية الداخلية (ملكية المصرف) على الاستقرار المالي للمصارف التجارية الليبية.

من الجدول رقم (3)، يلاحظ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين الاستقرار المالي (Zscore) ونسبة الملكية الخاصة (PriOS)، حيث أن احتمالية |P>|t هي 0.000 وهي أصغر من 0.05، وبذلك تم قبول الفرضية الفرعية الأولى. زيادة نسبة الملكية الخاصة بمقدار1 % سيؤدي إلى زيادة مؤشر الاستقرار المالي بمقدار40.31. هذه النتيجة جاءت متوافقة مع Boulanouar, Alqahtani & Hamdi (2021) التي أظهرت أن استقرار المصارف العامة مرتبط إيجابًا مع الاستقرار المالي عند حجم معين. في المقابل، هذه النتيجة غير متوافقة مع عدة دراسات مثل (Barros &Lima, 2021; Liu, Brahma and Boateng 2020). يمكن إرجاع هذه النتيجة إلى أن تأثير الملكية العامة أقوى في الحفاظ على استقرار المصارف مقارنةً بالملكية الخاصة التي قد تفتقر إلى هذه المزايا.

الفرضية الفرعية الثانية :تؤثر المحددات المصرفية الداخلية (السيولة) على الاستقرار المالي للمصارف التجارية الليبية.

وفقًا للبيانات المعروضة في الجدول رقم (3)، يظهر وجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين الاستقرار المالي (Zscore) والسيولة (LTA) المتمثلة في نسبة القروض والتسهيلات الائتمانية. إذ أن قيمة الاحتمالية (P>|t|) تبلغ 0.002، وهي أقل من 0.05، مما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثانية . تشير النتائج إلى أن زيادة القروض والتسهيلات الائتمانية بنسبة 1% يؤدي إلى تعزيز الاستقرار المالي للمصرف بمقدار 54.65. يمكن تفسير التأثير الإيجابي لمؤشر القروض والتسهيلات الائتمانية على الاستقرار المالي للمصرف إلى التحفظ في منح القروض، حيث يتم توجيهها فقط نحو القطاعات الأكثر أمانًا. وهذا يظهر جليًا من خلال انخفاض نسبة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية، وهو نتيجة لعدة عوامل منها الوضع الاقتصادي غير المستقر في البلاد وانخفاض الثقة في السوق. مما يؤدي إلى تقليل المخاطر المحتملة لعدم السداد، وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي. تتوافق هذه النتيجة مع نتائج عدة دراسات سابقة مثل (Badwan, Saleh & Hamdan, 2024; Abdul-Mahdi & Bougatef, 2024).

الفرضية الفرعية الثالثة: تؤثر المحددات المصرفية الداخلية (حجم المصرف)، على الاستقرار المالي للمصارف التجارية الليبية.

استنادًا إلى نتائج التحليل في الجدول رقم (3)، التطور في حجم أصول المصرف(BSZ) يؤثر إيجابًا على مؤشر الاستقرار المالي (Zscore)، إذ أن احتمالية (P>|t|) تبلغ 0.000، وهي أقل من 0.05، وبالتالي تم قبول الفرضية الفرعية الثالثة. فزيادة حجم المصرف بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الاستقرار المالي بمقدار 43.50 . يمكن ارجاع هذه الاثر الايجابي إلى أن العينة تتكون من مصارف كبرى لها تركيز مرتفع من ناحية الاصول والودائع والقروض، حيث تدعم هذه النتيجة فرضية التركيز والاستقرار Boyd and De Nicolo(2005) ، فالمصارف الكبيرة تتمتع بقدرة أكبر على مواجهة المخاطر الاقتصادية بفضل رؤوس أموالها العالية، وقدرتها على زيادة الأرباح وتنويع محفظة القروض والاستثمارات ، مما يعزز استقرارها المالي. هذه النتيجة جاءت متوافقة مع دراسة Ali& Puah (2018). في المقابل، عدة دراسات مثل (de Moraes, Oliveira & Costa,2023; Guidi,2021) أظهرت أن الحجم يؤثر سلبًا على استقرار المصرف المالي.

7. 2. 2 أثر المحددات الخارجية (الاستقرار السياسي) على الاستقرار المالي للمصارف التجارية الليبية خلال فترة الدراسة
لتحديد أثر الاستقرار السياسي على الاستقرار المالي للمصارف التجارية، تم اختبار الفرضية التالية:

الفرضية الرئيسية الثانية :تؤثر المحددات الخارجية (الاستقرار السياسي) على الاستقرار المالي للمصارف التجارية الليبية.

كشفت نتائج التحليل وفقًا لجدول رقم (3) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين الاستقرار المالي(Zscore) والاستقرار السياسي(PS) ، حيث كانت قيمة الاحتمالية P>|t| تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، وبذلك تم قبول الفرضية الرئيسية الثانية. زيادة نسبة الاستقرار السياسي بمقدار 1% تؤدي إلى زيادة مؤشر الاستقرار المالي بمقدار 4.73.

تتوافق هذه النتيجة مع عدة دراسات مثل(Al-Shboul et al., 2020; Diab et al., 2023; Jadah et al., 2020) ، التي أكدت على ضرورة استقرار بيئة عمل المصارف لتعزيز استقرارها. وهذا ما أشارت إليها تقارير مصرف ليبيا المركزي، التي ذكرت أن الانقسامات السياسية تمثل تحديًا لعمل المصارف التجارية الليبية، مما يؤثر على قدرتها على أداء مهامها بكفاءة.

7.2. 3 فحص المتانة Robustness Checks
كما هو موضح في الجدول رقم (4)، تم إجراء فحص المتانة (Robustness Checks) باستبدال المتغير المستقل "نسبة القروض والتسهيلات الائتمانية" بمؤشر آخر للسيولة (La) وهو "نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول". وقد تم التوصل إلى نفس النتائج، باستثناء أن نسبة الأصول السائلة أثرت سلبًا على الاستقرار المالي للمصارف التجارية. يمكن إرجاع ذلك إلى احتفاظ المصارف بنسب مرتفعة من السيولة وضعف استخدامها بشكل أمثل في استثمارات مربحة، مما أدى إلى انخفاض خلق السيولة على شكل قروض وزيادة المخاطر المالية نتيجة العوائد المنخفضة وتراكم السيولة دون إدارة فعالة.

جدول 4. نتائج تحليل الانحدار المتعدد فحص المتانة Robustness Checks

```
. regress Zscore PriOS La BSZ PS
```

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	36
				F(4, 31)	=	22.99
Model	1849.86314	4	462.465786	Prob > F	=	0.0000
Residual	623.494968	31	20.1127409	R-squared	=	0.7479
				Adj R-squared	=	0.7154
Total	2473.35811	35	70.6673746	Root MSE	=	4.4847

Zscore	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
PriOS	37.04574	6.443947	5.75	0.000	23.90323	50.18826
La	-40.23761	12.29773	-3.27	0.003	-65.31899	-15.15622
BSZ	42.75512	5.747701	7.44	0.000	31.0326	54.47763
PS	5.344694	1.172527	4.56	0.000	2.95331	7.736077
_cons	-387.9055	60.44087	-6.42	0.000	-511.1754	-264.6355

8. توصيات الدراسة

بناءً على نتائج الدراسة في عينة المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من 2010 إلى 2018، نقترح التوصيات التالية لتحسين الاستقرار المالي:

1. تعزيز بيئة الاستثمارات الخاصة في المصارف التجارية الليبية من خلال تطوير التشريعات والسياسات التي تشجع على استثمارات القطاع الخاص، وزيادة الشفافية في إدارة المصارف.
2. تبني استراتيجيات لزيادة حجم أصول المصارف التجارية من خلال عمليات الاندماج أو التوسع في الخدمات المصرفية لتقليل المخاطر، وزيادة قدرتها على مواجهة الصدمات المالية. كما نوصي بتحسين الكفاءة التشغيلية من خلال اعتماد تقنيات مصرفية حديثة وتطوير الموارد البشرية.
3. تعزيز دور المصارف التجارية في خلق السيولة على شكل قروض وتسهيلات ائتمانية وغيرها لتمويل الأنشطة الاقتصادية، مع الالتزام بسياسات فعالة لإدارة المخاطر. كما نوصي بتبني استراتيجيات استثمارية أكثر تنوعًا وابتكارًا، مما يقلل من تكدس السيولة في الأصول منخفضة العائد، ويحسن العوائد الإجمالية على الأصول، مما يسهم في استقرار النظام المالي وتحفيز النمو الاقتصادي للبلاد.
4. دعم استقرار البيئة التي تعمل فيها المصارف لضمان استدامتها ونجاحها في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والمالية المتغيرة. توفير بيئة اقتصادية آمنة ومشجعة للاستثمارات سيسهم في تعزيز الثقة في النظام المالي والمصرفي.
5. إجراء دراسات مستقبلية للتحقق من نتائج الدراسة الحالية واختبار تأثير متغيرات جديدة على الاستقرار المالي للمصارف الليبية.

المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

اولا: المقالات العلمية

- الأسود، سعيدة، قد & ,لبنة .*أثر المنافسة المصرفية على الاستقرار المالي دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2000-2021* ,(Doctoral dissertation)جامعة قاصدي مرباح ورقلة).

- زرير، أ.، والحموي، ن. (2016). ملاءمة مؤشر .Z-score *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 38*.(1)
- شرشم، وردة. (2022). نحو توجيه إدارة سيولة النظام المصرفي لدعم الإستقرار المالي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2019.
- صادق، ع. م .2013 .*مؤشرات الاستقرار السياسي وأثرها على النمو الاقتصادي .مجلة العلوم الاقتصادية*، 21(2)، 123-145.

-عبدالكريم قندوز، سائد خليل، عبدالله سراج(2022)، محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية *صندوق النقد العربي* معهد التدريب وبناء القدرات صندوق النقد العربي ، أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة.

-قاسمي & ,سليم .*محددات الاستقرار المالي في النظام المصرفي دراسة عينة من البنوك في النظام المصرفي الكويتي خلال الفترة (2008-2019م* ,Doctoral dissertation)جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

- مرابط، س. & حناش، ح .2020 .(*تحديد العوامل المؤثرة على الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية على عشر مصارف إسلامية خلال الفترة) 2010-2018* .(مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 24(3)، 55-72.

-ميســـــاء سعـــد جـــواد حبـــي، دور السياسـات النق ـديـ ة في تعزيز الاستقرار المصرف يـ دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية للمدة (1995 – 2011) رسالة ماجستير منشورة 2013، جامعـــــــــــــــــــة كربلاء كلـــــــــية الادارة والاقتـــــصاد قسم العـــلوم المالية والمصـــرفية الـدراســـــــــات العليـــــــا.

ثانياً: التقارير الرسمية

مصرف ليبيا المركزي .(يناير ، 2025) *تقارير مصرف ليبيا المركزي للفترة 2010-2018: مؤشرات أداء المصارف الليبية*/https://cbl.gov.ly/eco_indicators_category/indicators-of-banking-sector/ .

References

Bibliography in Arabic:

First: Academic Articles

- Al-Aswad, Saida, Qad, & Labna. The Impact of Banking Competition on Financial Stability: A Case Study of the Algerian Banking Sector during the Period 2000-2021. (Doctoral Dissertation), University of Kasdi Merbah, Ouargla.
- Zrir, A., & Al-Hamawi, N. (2016). The Relevance of the Z-Score Index. Tishreen University Journal of Scientific Research and Studies, Economic and Legal Sciences Series, 38(1).
- Charsham, Warda. (2022). Towards Directing Banking System Liquidity Management to Support Financial Stability: A Case Study of Algeria during the Period 2000-2019.
- Sadiq, A. M. 2013. Indicators of Political Stability and Their Impact on Economic Growth. Journal of Economic Sciences, 21(2), 123-145.

-Abdulkarim Qandouz, Saed Khalil, and Abdullah Siraj (2022). Determinants of Financial Stability of Arab Banks, Arab Monetary Fund, Training and Capacity Building Institute, Arab Monetary Fund, Abu Dhabi, United Arab Emirates.

-Qasimi, & Salim. Determinants of Financial Stability in the Banking System: A Study of a Sample of Banks in the Kuwaiti Banking System During the Period (2008-2019 AD) (Doctoral Dissertation, University of Kasdi Merbah, Ouargla).

- Marabet, S. & Hanash, H. 2020. Identifying the Factors Affecting Financial Stability in Islamic Banks: An Analytical Study of Ten Islamic Banks During the Period (2010-2018). Journal of Economic and Financial Research, 24(3), 55-72.

- Maysaa Saad Jawad Habbi, The Role of Monetary Policies in Enhancing Banking Stability: An Applied Study of a Sample of Iraqi Banks During the Period (1995-2011) Master's Thesis, published 2013, University of Karbala, College of Administration and Economics, Department of Financial and Banking Sciences. Studies High.

Second: Official Reports

Central Bank of Libya. (January 2025). Central Bank of Libya Reports for the Period 2010-2018: Performance Indicators of Libyan Banks. https://cbl.gov.ly/eco_indicators_category/indicators-of-banking-sector/

References in English:

-A meer Abdul-Mahdi, D., & Bougatef, K. (2024). The relationship between financial stability and credit supply: Evidence from Iraq. *Journal of Law and Substantial Development*, *Volume* (12) No1 (2024) https://doi.org/10.55908/sdgs.v12i1.3144

-Adusei, M. (2015). The impact of bank size and funding risk on bank stability. *Cogent Economics & Finance*, *3*(1), 1111489.

-Ali, M., & Puah, C. H. (2018). Does bank size and funding risk effect banks' stability? A lesson from Pakistan. Global Business Review, 19(5), 1166-1186.

Al-Shboul, M., Maghyereh, A., Hassan, A., & Molyneux, P. (2020). Political risk and bank stability in the Middle East and North Africa region. *Pacific-Basin Finance Journal*, *60*, 101291.

-Asadi, Z., Yavari, K., & Heydari, H. (2020). The study of the effects of liquidity and credit risk on bank stability in Iran using the Z-score index. *The Journal of Economic Policy*, *12*(23), 1-31.

-Badwan, N., Saleh, B., & Hamdan, M. (2024). Factors and determinants affecting banking sector stability: empirical evidence from conventional and Islamic banks listed on the Palestine stock exchange. *Journal of Financial Regulation and Compliance*, *32*(1), 118-150.

-Barros, C. P., & Lima, P. (2021). "The impact of ownership structure on banking stability in Europe." *European Journal of Finance*, 27(9), 999-1022

-Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R. (2006). Bank concentration, competition, and crises: First results. *Journal of Banking & Finance*, *30*, 1581–1603. Retrieved from internal-pdf://154.183.68.116/Bank Concentration.pdf

-Bekaert, G., Harvey, C. R., & Lundblad, C. (2014). *Emerging market finance*. Journal of Financial Economics, 95(2), 201-226. https://doi.org/10.1016/j.jfineco.2009.11.003

-Bekaert, G., Harvey, C. R., Lundblad, C. T., & Siegel, S. (2014). Political risk spreads. *Journal of International Business Studies*, *45(4)*, 471–493.

-Berger, A. N., & Bouwman, C. H. S. (2013). *Bank liquidity creation and financial stability. Journal of Financial Intermediation, 22*(4), 554-575. https://doi.org/10.1016/j.jfi.2013.01.002

-Bitar, M., Saad, W., & Benlemlih, M. (2016). Bank risk and performance in the MENA region: The importance of capital requirements. *Economic Systems*, *40*, 398–421.

-Borio, C., & Zhu, H. (2022). *Capital regulation, risk-taking, and monetary policy: A review of the literature*. *Journal of Financial Stability, 56*, 100974

-Boulanouar, Z., Alqahtani, F., & Hamdi, B. (2021). Bank ownership, institutional quality and financial stability: evidence from the GCC region. *Pacific-Basin Finance Journal*, *66*, 101510.

-Boyd, J. H., & De Nicolo, G. (2005). The theory of bank risk taking and competition revisited. *The Journal of Finance*, *60(3)*, 1329–1343.

-Cooray, A. V. (2009). Government expenditure , governance and economic growth. *Comparative Economic Studies*, *51(3)*, 401–418.

-Cull, R., Peria, M. M. S. M., & Verrier, J. (2017). Bank ownership: Trends and implications. International Monetary Fund.

-de Haan, J., & Poghosyan, T. (2012). *Bank size and stability in the U.S. banking system*. Journal of Financial Stability, 8(4), 243-256. https://doi.org/10.1016/j.jfs.2012.06.002

-de Moraes, C. O., & Costa, Á. (2023). Credit behavior and financial stability in an emerging economy. *Economic Systems*, *47*(2), 100999.

- Diab, A., Marie, M., Elgharbawy, A., & Elbendary, I. (2023). The effect of political risk and corporate governance on bank stability in the MENA region: Did the Arab Spring uprisings matter?. *Cogent Business & Management*, *10*(1), 2174207.

-Diamond, D. W., & Dybvig, P. H. (1983). *Bank runs, deposit insurance, and liquidity. Journal of Political Economy, 91*(3), 401-419. https://doi.org/10.1086/261140

-Farhi, E., & Tirole, J. (2012). Collective moral hazard, maturity mismatch, and systemic bailouts. *American Economic Review*, *102*(1), 60-93. https://doi.org/10.1257/aer.102.1.60

-Ghosh, A. (2015). Banking-industry specific and regional economic determinants of non-performing loans: Evidence from US states. *Journal of financial stability*, *20*, 93-104.

-Guidi, F. (2021). Concentration, competition and financial stability in the South-East Europe banking context. *International Review of Economics & Finance*, *76*, 639-670.

-Gupta, J., & Kashiramka, S. (2020). Financial stability of banks in India: does liquidity creation matter?. *Pacific-Basin Finance Journal*, *64*, 101439.

-Iannotta, G., Nocera, G., & Sironi, A. (2013). The impact of government ownership on bank risk. *Journal of Financial intermediation*, *22*(2), 152-176.

-International Bank for Reconstruction and Development / the World Bank. (2024). *Libya economic monitor: Stabilizing growth and boosting productivity*. International Bank for Reconstruction and Development / the World Bank.
https://www.worldbank.org/en/country/libya

-Jadah, H. M., Mohammed, N. H., Hasan, M., & Adeniran, A. O. (2020). The impact of the political instability on bank's performance: evidence from Iraq. *Iraqi Journal for Administrative Sciences*, *16*(65), 224-240.

-Kaur, M., & Kaur, M. (2025). Determinants of banking stability in India. *The Bottom Line*, *38*(1), 49-70.

-Liu, Y., Brahma, S. and Boateng, A. (2020), "Impact of ownership structure and ownership concentration on credit risk of Chinese commercial banks", *International Journal of Managerial Finance*, Vol. 16 No. 2, pp. 253-272. https://doi.org/10.1108/IJMF-03-2019-0094

-Markussen, T. (2006). US politics and World Bank IDA-lending. *The Journal of Development Studies*, *42(5)*(May), 772–794.

-Minsky, H. P. (1977). *A Theory of Systemic Fragility.* In *The Political Economy of Financial Crises* (pp. 138-151). Cambridge University Press.

-Nabil, M. (2024). The Effect of Political Risk on Financial Stability in MENA Region. *International Journal of Economics and Finance*, *16*(10), 1-82.

-Nguyen, T. T., & Pham, D. T. (2022). "Ownership concentration and bank risk in emerging markets." *Journal of International Financial Markets, Institutions & Money*, 75, 101400.

- Panizza, U. (2024). Bank ownership around the world. *Journal of Banking & Finance*, *166*, 107255.

-Royston, P. (1991). Estimating departure from normality. *Statistics in medicine*, *10*(8), 1283-1293.

-Shim, I. (2019). *The impact of liquidity management on bank stability during financial crises: Evidence from emerging markets.* Journal of International Financial Markets, 29(5), 143-162. https://doi.org/10.1016/j.intfin.2019.03.004igi

-Stein, J. C. (2013). *Overheating in credit markets: Origins, measurement, and policy responses*. The Economic Journal, 123(573), 1-23. https://doi.org/10.1111/ecoj.12039

-Stiglitz, J. E. (1993). Privatization and the role of the state in financial systems. *Journal of Economic Perspectives*, *7*(2), 13-28. https://doi.org/10.1257/jep.7.2.1

-Sudarto, S., Adawiyah, W. R., Najmudin, N., & Jati, D. P. (2025). The Impact of Ownership and Financial Stability on Bank Liquidity Creation. *Studia Universitatis Vasile Goldiș Arad, Seria Științe Economice*, *35*(1), 30-48.

-Sujud,H.(2023).The impact of Internal Finance Sources in Achieving Financial Stability An analysisof a sample of commercial banks registered on the Iraq Stock exchange from 2020 to 2019 .Heyam sujud Zaid Ghaniam Shakir Baghdadi.

-Thakor, A. V. (2014). Bank Capital and Financial Stability: An Economic Trade-Off or a Faustian Bargain? *Annu. Rev. Financ. Econ.*, *6(1)*, 185–223.

-Uhde, A., & Heimeshoff, U. (2009). *The concentration-fragility hypothesis and consolidation in the banking industry*. Journal of Banking & Finance, 33(7), 1299-1311.

-Wackerly, D., Mendenhall, W., & Scheaffer, R. L. (2014). *Mathematical Statistics with Applications. Belmont: Cengage Learning*.

-Wang, Y., Song, G., & Lu, Y. (2025). Geopolitical risk, bank regulation, and systemic risk: A cross-country analysis. *Finance Research Letters*, 106893.

-World Bank (2024, February) Political Stability and Absence of violence/Terrorism: Percentile Rank-Libya. (http://data.worldbank.org/indicator/PV.PER.RNK?locations=LY